الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين
" نحو إستراتجية وطنية لتعظيمها "

د/بزارية امحمد – جامعة خميس مليانة

أ/أيت سي معمر نوال – جامعة خميس مليانة

الملخص:

تعتبر التحويلات المالية للمغتربين واحدة من أهم أعمدة الإقتصاديات العالمية من حيث الأهمية فقد تفوقت على معونات التنمية في الكثير من الدول النامية و قد صارت أهم مورد لتمويل المشروعات التنموية في هذه البلدان كما تعتبر إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية و فعالة في تنمية إقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توفرت البيئة المواتية و المحفزة التي تمكنها من أداء الدور المنوط بها و من حيث الأهمية فقد بلغ إجمالي التحويلات إلى الدول النامية في 2015 ما يقارب 440 مليار دولار و هو ما يمثل ثلاث أضعاف إجمالي المساعدات المالية للإنماء ، بلا شك أن لهذه التدفقات المالية أثرها على الاقتصاد وعلى الفقراء و قد إتفق الكثير من الخبراء في الجزائر على أن تحويلات المغتربين للجزائر هي أحد أهم مصادر التمويل المفقودة نظرا لغياب النظرة العلمية لتحقيق المنافع الكبيرة منها ، و إذا ما تم ذلك فمن المتوقع أن يكون لها مفعولا متزايداً في المستقبل بإعتبارها مكونا ثابتاً لواردات الحساب الجاري يساهم في تثبيت ميزان المدفوعات و تخفيف حدة التقلبات فيه نتيجة الأزمات المتتالية في أسعار النفط.

Abstract:

Remittances for expatriates is considered one of the most important pillars of global economies in terms of importance it has surpassed development aid in many developing countries and it has become the most important resource to fund development projects in these countries. As it is one of the important tools that can contribute a positive and effective contribution to the economies of the countries receiving their development if the right and suitable environment are available to perform their role. In terms of importance it has total remittances to developing countries in 2015 to nearly 440 billion dollars which represents three tomes the total financial flows and their impact on the economy and on the poor, a lot of experts in Algeria had agreed that remittances to Algeria is one of the important sources of lost funding due to the absence of scientific outlook to achieve great benefits and if this can be achieved it is expected to have an increasing effect in the future as being a constant for the import of the current account contributes to the installation of payment balance and alleviate fluctuations as a result of successive crises in oil prices.

مقدمة:

تولي الكثير من البلدان أهمية كبيرة للتحويلات المالية للمغتربين ليس فقط كونها تعد مساعدات مالية عاجلة تعين أفرادا و أسر كاملة على العيش و تغطية متطلبات العيش اليومية ، بل أيضا يمكن أن تشكل عاملا مهما من عوامل الدخل الوطني بل يمكن تكون طوق نجاة لكثير من الإقتصاديات النامية لسحب الإقتصاد من النفق المظلم الذي طالما رزخت فيه ، فهي تعتبر أحد المصادر الهامة لتوفير العملة الصعبة و تتسم بنوع من الإستقرار و أقل عرضة للتقلبات خلاف التدفقات الأخرى مما يجعلها عاملاً حاسما في التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و مصدرا للدخل بالعملات الأجنبية ، وقد لاقت هذه التحويلات المالية إلى البلدان النامية إهتماماً واسع النطاق من وسائل الإعلام و الحكومات و الوكالات الإنمائية نظراً لزيادة حجمها في السنوات الأخيرة حيث تشير الأرقام إلى أن الدول العربية وحدها تلقت تحويلات مالية تجاوزت 50,5مليار دولار أي ما نسبته 8,7% من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى مختلف دول العالم سنة 2014حيث تفوق هذه القيمة أربع مرات المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى هذه البلدان

و في هذا المقال سوف نتطرق إلى الأهمية الإقتصادية لهذه التحويلات المالية و كذا الإستراتجية التي يمكن للحكومة الجزائرية إتباعها من أجل تعظيم هذه التحويلات و الإستفادة من خلال الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الدولية من خلال محاور رئيسية هي :

المحور الأول : مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين ،أهميتها و إستخداماتها

المحور الثاني : تطور حجم التحويلات المالية و تقييمها (بعض المقارنات المرتبطة بالمحددات الإقتصادية الكلية)

المحور الثالث : معوقات الإستفادة من التحويلات

المحور الرابع : سياسات توجيه التحويلات المالية للجزائريين في الخارج نحو التنمية الإقتصادية

المحور الخامس: عناصر إستراتجية تعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

المحور الأول : مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين ،أهميتها و إستخداماتها

1- مفهوم التحويلات :

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الإقتصادية مفهوماً صعباً و متشابكاً بسبب تنوع هذه التدفقات المالية و كذا تنوع القنوات المستعملة لها، إلا أنه يمكن إعطاء مفهوم للتحويلات بأنها تحويلات جارية خاصة تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصول المالية إلى داخل دولتهم الأصلية بهدف إستخدامه في مجالات مختلفة .

كما يقصد بتحويلات المهاجرين تلك المدخرات التي يحوّلها العمال المهاجرون من دول المهجر (أو دول الاستقبال) إلى دول الهجرة (أو دول الإرسال) بصورة نقديّة أو عينيّة. وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدول الهجرة أو بالعملات الأجنبية، كما أن تحويلها قد يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية.

كما تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع و الأصول المالية من مهاجرين و / أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل

2- أهمية التحويلات المالية للمهاجرين و إستخداماتها :(إتجاهات إستغلال تحويلات المهاجرين و إستخداماتها)

تشير الدراسات الهادفة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للتحويلات على الدول المتلقية لها إلى أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة، منها أن هذه التحويلات من شأنها التخفيف من حدة الفقر في هذه الدول، كما تؤدي إلى تحسين مستويات التعليم والصحة، و تعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان كتحسين معدلات الإستهلاك والإدخار، والتأثير على سعر الفائدة، وأيضا على سعر تبادل العملة الوطنية مع العملات الأجنبية ، و عموما يمكن التطرق إلى أهمية التحويلات من جانب الإقتصاد الجزئي و الكلي.

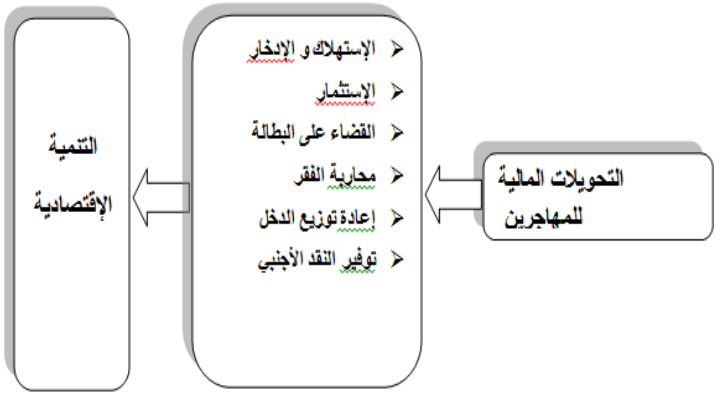

أ- بالنسبة للإقتصاد الجزئي :

1- تعتبر التحويلات مصدر من مصادر تنويع الدخل بالنسبة للأسر كما تشكل شبكة أمان إجتماعية حيث تساعد على تحسين الظروف المعيشية للأسر من خلال سد حاجاتهم اليومية (شراء السلع، شراء الألبسة، والالتزامات الاجتماعية... الخ). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من أسر المهاجرين عند تلقيهم تحويلات مالية فأنهم يستهلكون جزئ كبير منها للإستهلاك اليومي ومصاريف الصحة والسكن والالتزامات الاجتماعية، و الجزئي القليل منها يقومون بإدخاره أو إستثماره ، لكن هذا لا ينطبق على جميع الأسر في منطقة معينة أو على جميع البلدان التي تستفيد من هذه التحويلات ،كما تستعمل لدفع تكاليف الصحة و التعليم ، فتساهم مباشرة في تحسين رأس المال البشري ، كما أنها تساعد على توليد الدخل و إيجاد فرص العمل

2- من الناحية الاقتصادية فإن التحويلات المالية للمهاجرين تساعد على تخفيف مستوى الفقر، فمن دراسات البنك الدولي حول ميزانية الأسرة و أثر التحويلات على تخفيف الفقر يؤكد هذا الأثر الأيجابي للتحويلات ، فمن دراسة إحصائية أن زيادة 10 % من نصيب التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي ينتج عنها إنخفاض بنسبة 1,9% في السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم (بإستثناء دول أمريكا اللاتينية)أو يؤدي في المتوسط إلى تخفيف حدة الفقر بنسبة 3,5%، و قد ساعدت هذه التحويلات في تخفيف الفقر بنسبة

20% في جواتيمالا ، و ساعدت في تخفيف مؤشر الفقر بـــ 11نقطة في أوغندا و 6 في بنغلادش و 5 في غانا

3- في الكثير من الأحيان تتجه التحويلات المالية للمهاجرين إلى أنشطة الاستثمار المتوسطة التأثير على النمو الاقتصادي فنسبة كبيرة من هذه التحويلات تتجه للإستثمارات العقارية (تشييد و شراء مساكن جديدة) و هذا يمثل للمهاجر قطاعاً مهما للإستثمار ، كما تستخدم التحويلات في تنظيم أعمال حرة صغيرة و إقامة مشاريع صغيرة ، فقد أظهرت دراسة قام بها البنك الإ فريقي للتنمية سنة 2007 على أربع دول إفريقية على أهمية الموارد المخصصة للإستثمار في العقارات و في القطاع الفلاحي و التي قدرت ما بين 25-60% من مجموع التحويلات ، كما تستعمل في أسواق السلع الإستهلاكية ،لكن في العموم فإن هذه التحويلات لا تصب عموما في إستثمارات منتجة و هذا راجع إلى أن التحويلات هي أموال مملوكة ملكية خاصة تستخدم إلى حد كبير في المساهمة دخل الأسرة بدلاً في أن تستخدم في التدفقات الرأسمالية و في العادة أن المهاجرين ليسوا على دراية بأدوات الإستثمار

الجدول رقم1 : يوضح النسب المؤية لأوجه إنفاق التحويلات في بعض البلدان العربية

	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الرئيسية*	بناء منازل	إنشاء شركة	إستثمار	أوجه إنفاق أخرى
الجزئر	45	13	23	03	05	11
مصر	43	12	18	–	15	12
الأردن	74	16	04	–	06	–
لبنان	56	24	5	05	05	05
المغرب	45	31	16	05	05	02
تونس	–	23	34	16	16	25

المصدر : التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية و التنمية " 2014

***المصروفات الرئيسية : التعليم و الصحة**

في غالب الأحيان تكون قرارات الهجرة مدفوعة لغرض الحاجة في توفير الضروريات الأساسية في الحياة و هي المأكل و الملبس و المأوى لهذا و في معظم البلدان حوالي 60-80% من قيمة التحويلات تنفق على هذه الضروريات ، و يمكن إستثمار من 20% إلى 40% المتبقية في مجالات التعليم ، الرعاية الصحية أوالإسكان و مشاريع الأعمال التجارية الصغيرة أو مجرد إدخارها لحالات الطوارئ أو لحين التقاعد ، و المهم تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية

من خلال توجيهها نحو الإستثمار في القطاع الإنتاج و الخدمات الإجتماعية و الهياكل الأساسية ، فمن الجدول نلاحظ أن أوجه إنفاق التحويلات في العينة المأخوذة من مجمل الدول العربية تتم في المصروفات المعيشية اليومية فالنسبة تتراوح بين 43-74% بينما يتراوح الإنفاق على المصروفات الرئيسية (التعليم و الصحة) بين 12% في مصر و 31% في المغرب بينما التحويلات الموجهة لبناء مسكن جديد أو ترميم القديم فهي تتراوح بين 5% في لبنان و 34% في تونس بينما يلاحظ إنخفاض حجم التحويلات الموجهة لإقامة و تأسيس شركات حيث تقدر النسبة بين 3% في الجزائر إلى 16% في تونس ،وليس لدى هذه الدول القنوات التي تمكنها من تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى إستثمارات حقيقية . حيث أن كافة الدول العربية المتلقية للتحويلات تعاني من هذه المشكلة ، وإن كان الأمر تختلف حدته من دولة لأخرى . وفي هذا السياق فإن التحويلات ذاتها غالباً ما تقع في دائرة الاتهام كونها سبباً رئيسياً في إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الزراعة وعدم القدرة على بناء قاعدة صناعية

ب- بالنسبة للإقتصاد الكلي :

1- على مستوى الاقتصاد الكلي فإن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل أهمية حيوية بالنسبة لميزان المدفوعات، فهي أداة لتحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات و تخفيف الضغوط على الموازين كما أصبحت مكونا رئيسيا من مكوناته للكثير من البلدان و في هذا الجانب فقد إحتلت الهند المرتبة الأولى للبلدان المتلقية لتحويلات العاملين بـــ 70 مليار دولار تليها الصين بـــ 60 مليار دولار و الفلبين ب 25 مليار دولار ثم المكسيك بـــ 22 مليار دولار و بالنسبة للدول العربية تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا بـــ 18 مليار دولار سنة 2015 تضخ كل هذه الأموال في الاقتصاديات المذكورة وتساهم في تحسين العجز في ميزان المدفوعات، كما تساهم في تدعيم احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي و هي بذلك تشكل عاملا مهما في الحفاظ على التوازنات المالية للبلاد و عنصراً حيويا لإنعاش الإقتصاد المحلي ،كما تودي في بعض الأحيان إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في الدول المستقبلة بصورة لا يمكن تحقيقها من خلال برامج التنمية التي تتبنها هذه الدول

2- إن إستمرار تدفق التحويلات المالية بالعملات الإحنبية المختلفة يعني دخول للنقد الأجنبي، حيث تشكل التحويلات مصدر مهم للنقد الأجنبي يتجاوز في كثير من الدول العائد من

الصادرات الرئيسية و يغطي تكلفة جزئ كبير من الواردات ففي الهند مثلاً بلغت التحويلات المالية في عام 2013 ما قيمته 70 مليار دولار و هذا الرقم يفوق عائدات هذا البلد من صادراته من خدمات البرمجيات و البالغة 65 مليار دولار و في الفلبين تزيد التحويلات المالية لهذا البلد بنحو 50 % عن عائدات هذا البلد من صادرات السلع و الخدمات ،ز كلما زادت الدخول من النقد الأجنبي أدى هذا إلى تحسين قيمة العملة المحلية

3- تساهم تحويلات العاملين في تحسين الجدارة الإئتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الإقتراض من أسواق المال العالمية و بشروط أفضل، ذلك أن نسبة الدين من الصادرات إلى السلع و الخدمات التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبئ المديونية و الذي تعتمد المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الإئتمانية تتحسن عند إحتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات ، و قد أوضح تقرير البنك الدولي أن الجدارة الإئتمانية في حالة لبنان على سبيل المثال تتحسن من (B^-) دون إحتساب تحويلات العاملين إلى (B^+) عند إحتسابها (كما يمكن للتحويلات النقدية أيضاً تيسير الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية من خلال تحسين التصنيفات السيادية للبلدان المتلقية وقدرتها على تحمل الديون.) لهذا فالتحويلات تعزز إلى حد كبير التصنيف الائتماني السيادي للبلد المتلقي لها وبالتالي تخفض تكاليف الاقتراض وتطيل مدة استحقاق الدين. وفي تطور حديث بدأت وكالات التصنيف في إحتساب التحويلات النقدية في التصنيف الائتماني للبلدان

4- كما تساعد التحويلات في تعزيز القطاع المالي و تطويره من حيث توسيع قاعدة الودائع ودعم سيولة القطاع المصرفي، و قد ساعدت التحويلات في تطور بنك الإقراض الشعبي المغربي في الثمانينيات عندما نجح في الوصول إلى المهاجرين و نفذ برامج جريئة في الخدمات و المزايا ،من جانب أخر تساهم في الإستقرار المالي للبنوك كونها تؤمن للبنوك نسبة عالية من السيولة فتتيح لها قدر أكبر على الإقراض و المساهمة في تمويل العجز في الميزانيات الحكومية و تغطية العجز في الميزان التجاري و إستخدام التدفقات المستقبلية للتحويلات المالية كضمان لتسهيل القروض الدولية من قبل البنوك الوطنية في البلدان النامية ، من جانب أخر تساهم التحويلات في إنشاء البنوك فقد كشفت بعض المعطيات أن إستثمارات اللبنانين في بلدانهم الأصلية بالإضافة إلى الإستثمار في السكن و العقارات يستثمرون في مجالات متطورة ، حيث ظهر أثر التحويلات في سنوات التسعينات في القطاع المصرفي اللبناني حيث ساهمت في إنشاء حوالي

42 بنكا من إجمالي 86 بنكا قائما في لبنان و إنشأت تلك البنوك من خلال مشاركة 49 لبنانيا من المهجر و دائما في حالة لبنان فللتحويلات أثار إيجابية على القطاع المصرفي فهي تقوم بدعم سيولته و إنعاشه حيث و حسب الإحصائيات المتوفرة فإن ودائع الغير مقيمين بلغت في جوان 2009 ما يقارب 14 مليار دولار أي ما يعادل 16 % من مجموع الودائع في البنوك التجارية اللبنانية

5– تلعب التحويلات المالية دور هام في زيادة الطلب على المنتجات المالية ، فإذا إستخدمت البنوك في إجراء التحويلات المالية فإن ذلك يحفز الجهة المحولة و الجهة المستفيدة على فتح حساب مصرفي و بالتالي فإن التحويلات قادرة على على زيادة الطلب على الأدوات المالية ، وقد أدرك العديد من مقدمي الخدمات المالية هذه الإمكانات و شرعو ا في عرض خدمات إضافية إلى جاب الحسابات المستخدمة في عملية التحويل المالي

المحور الثاني: تطور حجم التحويلات المالية و تقييمها

(بعض المقارنات المرتبطة بالمحددات الإقتصادية الكلية)

على الرغم من صعوبة تحديد و تقدير قيمة وحجم التحويلات المالية و هذا راجع إلى تنوع القنوات الرسمية و الغير رسمية التي تمر عبرها هذه التحويلات ،فالجهات المسؤولة على حساب حجم التحويلات غالباً ما تقوم فقط بحساب التحويلات التي تمر عبر القطاع المالي الرسمي و خاصة البنوك بل و تختلف الجهات المسئولة و التي غالبا ماتكون البنوك المركزية في منهجية إحتساب التحويلات التي تمر من خلال شركات تحويل الأموال ، ناهيك عن التحويلات النقدية و العينية التي لا تتم من خلال الأنظمة المالية المعتمدة و هذا ما يدل على أن الأرقام المصرح بها من طرف الهيآت المالية و الدول غالبا ما تكون غير حقيقية

بدأت قيمة التحويلات المالية تتزايد بشكل ملحوظ على نطاق العالم، فقد تضاعفت تقريباً في الفترة ما بين عامي 1990 و 2000 ثم زادت بثلاثة أضعاف أخرى في العقد التالي،إذ بلغت قيمتها زهاء 489 مليار دولار في عام 2011 رغم الأزمة المالية العالمية كما وصلت إلى 401 مليار دولار سنة 2012 .وو اصلت في الإرتفاع لتصل إلى 588 مليار دولار سنة 2015 منها 435 مليار دولار تلقتها الدول النامية وحدها ،و أكبر هذه التحويلات تتلقاها بالترتيب الهند ثم الصين و الفلبين و بعدها المكسيك و في السنوات الأخيرة و صلت تحويلات العاملين كمصدر للنقد الأجنبي إلى قرابة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط لكل

الإقتصاديات الصاعدة و النامية بينما بلغت نسبة الإستثمار الأجنبي 3% وفي حين أن جميع المناطق شهدت زيادات كبيرة في ما تلقته من تحويلات مالية، فإن إرتفاع التحويلات المالية على الصعيد العالمي تقوده أساساً الطفرة في التدفقات الواردة إلى البلدان النامية، وبالمقابل لاتفتأ حصة الاقتصادات المتقدمة من التحويلات المالية العالمية تتناقص بإطراد.

بالنسبة للدول العربية قدرت دراسة حديثة لإتحاد المصارف العربية العمالة العربية المهاجرة خلال عام 2015 بنحو 24 مليون نسمة و بلغت تحويلات المهاجرين للدول العربية نحو 49 مليار دولار،و قد إحتلت مصر المرتبة الأولى عربيا و السابعة عالميا من حيث التحويلات المالية التي بلغت مايقارب 20,4مليار دولار أي ما يمثل نحو 40,4 بالمائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى المنطقة العربية و يتجاوز الرقم إيرادات الكثير من القطاعات الحيوية في مصر كالسياحة و قناة السويس و يأتي بعد مصر لبنان بتحويلات بلغت نحو 7,2 مليار دولار و تلقت البلدان العربية تحويلات خلال عام 2014 قدرت بـــ51 مليار دولار و الجدول التالي يوضح تطور حجم التحويلات المالية إلى الدول العربية و النامية.

الجدول رقم 2 : تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين في العالم (سنوات مختارة)

مليار دولار

	2005	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
قيمة التحويلات عالميا*	280	454	426	462	544	574	596	580
إلى الدول العربية *	25,1	34	33,7	35,5	-	49,5	51	55
إلى الدول النامية *	191	238	307	325	406	404	436	435

* هذه الأرقام لا تحتوي على قيم التحويلات التي تتم بطرق غير نظامية (رسمية)

المصدر :تم إعداد الجدول من مصادر مختلفة

ما يلاحظ من الجدول هو التطور المطرد لقيمة التحويلات المالية الموجهة إلى البلدان النامية و الدول العربية ، حيث وصلت قيمة التحويلات إلى الدول النامية سنة 2015 ما يقارب 435 مليار دولا و هو يمثل 75% من قيمة حجم التحويلات العالمية و هذه القيمة تمثل ثلاث أمثال قيمة المساعدات الرسمية التي بلغت في نفس السنة 161مليار دولار، كما أنها تتخطى قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للدول النامية كاملة و هو ما يوضحه الجدول الأتي

الجدول رقم 03 :التحويلات نسبة إلى بعض المؤشرات الإقتصادية في الإقتصاديات النامية

	4200	2005	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الإستثمار الأجنبي المباشر	208	284	361	541	385	529	583	671	662	-
المساعدات التنمية الرسمية	79	108	105	123	121	129	127	135	135	161
التحويلات	159	192,1	226,7	325	307	325	401	404	436	435

المصدر :تم إعداد الجدول من مصادر مختلفة

أما بالنسبة للدولة العربية فإن التحويلات إرتفعت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعام 2014 تلقت الدول العربية تحويلات من العاملين في الخارج مقدارها نحو 51 مليار دولار و هذه القيمة تمثل 1,8% من حجم الاقتصاد العربي، مقارنة بـــ43 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمثل 1,6% من حجم الاقتصاد العربي، و22 ملياراً كمساعدات تنموية رسمية تمثل 0,8 % من حجم الاقتصاد.

الجدول رقم 04 : ترتيب أكبر الدول العربية المستقبلة للتحويلات المالية (مليار دولار)

السنة	مصر	لبنان	المغرب	الأردن	تونس	الجزائر
2004	3,341	5,592	4,221	2,330	1,432	2,460
2008	8,69	7,181	6,89	3,510	1,977	2,202
2009	7,15	7,558	6,26	3,465	1,964	2,059
2010	12,453	6,914	6,42	3,623	2,063	2,044
2011	14,324	6,913	7,25	3,684	2,004	1,942
2012	19,236	6,671	6,508	3,848	2,266	1,942
2013	17,833	7,567	6,882	5,343	2,291	2,00
2014	19,570	7,191	8,041	6,370	2,347	2,00
2015	20,4	8,417	7,067	5,348	3,472	2,120

المصدر : البنك الدولي

تحتل مصر المرتبة الأولى بين بلدان المنطقة العربية من حيث تدفق التحويلات المالية للمهاجرين إليها فحسب الإحصائيات و في عام 2015 تلقت مصر ما يفوق 20 مليار دولار من نحو 7 ملايين مصري في الخارج و هذا الرقم يفوق بكثير الدخل السنوي لمصر من جميع مصادر الدخل الأخرى (سياحة ، قناة السويس ، إستثمار أجنبي مباشر ....).و قد إحتلت مصر المرتبة السابعة عالما من حيث حجم التحويلات بعد الهند التي إحتلت المرتبة الأولى عالميا بـــ 72,2 مليار دولار و تأتي ورائها الصين بـــ 63,9مليار دولار و الثالثة الفلبين بـــ 29,7 مليار دولار و هذا حسب إحصائيات 2015 و هذا ما يساعد مصر في تغطية

الفجوة التمويلة التي تعاني منها نتيجة تدهور المداخيل من القطاعات الإقتصادية الأخرى كالسياحة و الإستثمار الأجنبي المباشر .

تأتي في المرتبة الثانية عربياً لبنان من حيث مقدار الأموال المحولة من طرف المهاجرين التي وصل مقدارها إلى 7,48 مليار دولار و هذا راجع لتحسن الوضع الإقتصادي في بعض البلدان الرئيسية التي تستضيف المغتربين اللبنانيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كما لم تتأثر هذه التحويلات بإنخفاض أسعار النفط في دول الخليج ،و لم تتأثر بالركود الإقتصادي الذي لا يزال يخيم على العديد من الدول الأوروبية و لطالما شكلت التحويلات المالية للمغتربين رافعة للإقتصاد اللبناني لكونها مصدرا أساسيا للعملة الأجنبية التي تساهم في توازن المدفوعات لا سيما في بلد يعاني عجزا هيكليا في ميزانه التجاري و تساهم بشكل كبير في نسج شبكة أمان للحد من إنتشار الفقر و تأمين سلة من الخدمات الإجتماعية و في مقدمتها التعليم والصحة، من جانب أخر تغذي التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين الملائة المصرفية معززة إمكانية المصارف اللبنانية لتمويل الإقتصاد و خصوصا الإكتتاب في سندات الخزينة الأمر الذي يساهم في تثبيت الإستقرار النقدي كونها أهم مصدر مستدام و ثابت النمو

في المرتبة الثالثة يأتي المغاربة بمبلغ يفوق 8 مليار دولار في 2014 و هذا المبلغ يفوق مداخيل الكثير من القطاعات الإقتصادية الرئيسية في المغرب منها السياحة و الإستثمارات الأجنبية .و قد ساهمت هذه التحويلات المالية في إرتفاع كبير لوداع المصارف المغاربية منذ سنة 2007 إلى غاية 2015 و كما أسهمت كذلك بسد عجز الميزان التجاري بين 2001 حتى 2014 ،بتغطية تقدر بـــ 80% ، كما تمثل 21 % من مجموع الودائع الوطنية البنكية, (أكثر من 13 مليار دولار حجم ودائع المهاجرين المغاربة في البنوك المغربية الداخلية) هذه التحويلات المالية لمغاربة المهجر تساهم في تخفيض مؤشر الفقر بـــ 3.4 نقطة، أي ما يعادل مليون فقير, حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثمانية ملايين من مغاربة الداخل يعيشون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من هذه التحويلات, كما تشكل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للمغرب المصدر الأول لدخول العملة الصعبة، متبوعة بمداخيل القطاع السياحي و بهذا يساهم المهاجرين المغاربة بشكل نوعي في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط الدورة الاقتصادية ،و تعد أ وروبا مصدر 85% من تحويلات المهاجرين المغاربة، و تنتهج المغرب في هذا المجال سياسة تشجيعية بإتجاه الجالية المغربية عبر تخفيض كلفة التحويل و

تمكينهم من التحويل عبر الأنترنت ، وكذلك وضع خدمات و منتجات مالية تلبي رغبات الجالية في البلد الأصل ، أما في مجال إستخدام الأموال فالتسهيلات التي يمنحها المغرب في مجال العقار أتاحت للمغاربة المغتربين فرصة الإستثمار في هذا القطاع و قطاعات أخرى عبر صندوق دعم إستثمارات مغاربة العالم

و بالنسبة للجزائر التي تحتل المرتبة السادسة عربياً فبالرغم من أن عدد المهاجرين الجزائريين يزيد عن سبعة ملايين شخص منها مليون و نصف المليون مواطن جزائري في فرنسا وحدها ، كما يبلغ حجم الودائع المهاجرين الجزائريين في هذا البلد الأوروبي نحو 9 مليارات يورو ، و يأتي الجزئ الأكبر من تحويلات الجزائريين من هذه القارة (94%) حيث تقيم النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين كما تتجلى كثافة الجزائريين بشكل ملحوظ في كافة قطاعات النشاط الإقتصادي الفرنسي رغم كل هذا لا يتجاوز مبلغ التحويلات المالية 3 مليارات دولار من 2004حتى سنة 2015 و بالرغم من تواضع هذه الأرقام فإنها تفوق مساهمة الكثير من القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الجزائر (بإستثناء المحروقات) كما تعتبر المصدر الثاني للعملة الصعبة،و يتجلى ذلك في كون قيمة التحويلات تتجاوز قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث و على سبيل المقارنة فقد كانت التحويلات المالية للمهاجرين في سنة 2014 تساوي 2 مليار دولار فيما لا تتجاوز قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة 1,53 مليار دولار نفس الشيئ بالنسبة لسنة 2015 حيث لم تتجاوز قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة 0,69 مليار دولار بينما وصلت التحويلات إلى 2 مليار دولار. و قد غطت قيمة التحويلات نسبة 26% من العجز في الموازنة العامة لسنة 2014 ، و رغم أن هذه الأرقام رسمية إلا أنه يمكن القول إلى أن التحويل الذي يتم عبر القنوات الغير رسمية كبير جدا مقارنة بهذه الأرقام ،حيث يشير البنك الأوربي للتنمية أن نسبة الأموال المحولة بطريقة غير نظامية من المغتربين الجزائريين تقدر بـــ57% من المبلغ الكلي ، فإنتشار قنوات التحويل الغير نظامية في تحويل الأموال يؤدي إلى ضياع مورد هام من العملة الصعبة على الخزينة العمومية ،حيث أنه و في أخر دراسة أعدتها وزارة الداخلية الفرنسية حول المهاجرين الأجانب الذي يقيمون على أراضيها أن أكثر من نصف التحويلات المالية للجالية الجزائرية بإتجاه بلادها تتم بطريقة غير شرعية و خارج نطاق القانون ، و بينت الدراسة أن التحويلات المالية للجزائريين من فرنسا بلغت 3,15مليار أورو منها مليار و 800 مليون أورو تم تحويلها بإتجاه الجزائر بطريقة غير شرعية ،وفسّرت الدراسة

طغيان التحويلات غير الشرعية على التحويلات النظامية عند الجالية الجزائرية بالعروض التي توفرها السوق الموازية للعملة الصعبة، والتي تقدم أسعارا مرتفعة للعملات الأجنبية المتداولة محليا مقارنة بتلك التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية التي فقدت هامشا معتبرا لصالح السوق المالية الموازية والتي في مقدمتها سوق بورسعيد بالعاصمة التي أضحت برأي المتتبعين بورصة حقيقية للأوراق المالية خارج نطاق المراقبة و هذا مما يبرز نوعا من عدم الثقة بين المواطن الجزائري في النظام المصرفي القائم في البلد الأم, مع لجوء الأخير للسوق السوداء كبديل عن سوق الصرف الرسمية كما تمثل التكلفة المرتفعة للتحويل من بين أهم الأسباب في إعتماد الطرق الغير نظامية حيث مثلاً تقدر تكلفة تحويل الأموال من فرنسا إلى الجزائر ما نسبته 13% من قيمة الحوالة و هكذا تبقى طغيان التحويلات خارج القانون السمة المميزة لتحويلات الجالية الجزائرية دون غيرها من البلدان المغاربية ، و إن ضياعها يحسب كتقصير من الدولة الجزائرية لعدم مساهمتها في تسهيل الأجراءات المتعلقة بعملية التحويل و العمل على تسوية وضعية المهاجرين القانونية ، و تتمثل العناصر التي تفسر تأخر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من حيث الحجم مقارنة بالدول العربية الأخرى إلى مجموعة من العوامل منها :

1-**المنهجية التسويقية للبنوك الجزائرية** ، التي لا تتوفر على فروع لها في الدول التي تحوي على عدد هائل من المهاجرين و خاصة الدول الأوروبية

2-**قلة الإهتمام من السلطات الحكومية لأهمية التحويلات في التنمية** ، و هذا ما أدى إلى غياب مؤسسات مختصة وكذلك أدى إلى غياب التدابير المحفزة لقنوات التحويل النظامية

3-**كذلك صعوبة إجراء التحويلات و بطأها** حيث أن السرعة في إستلام الأموال المحولة تمثل أحد أهم العوامل الرئيسية لإختيار وسيلة التحويل عبر العالم لأن الجزء الأهم من هذه التحويلات يوجه لإستخدامات إستهلاكية طارئة أو صحية، ا و بسبب حالة إستثنائية وهو الأمر الذي يدفع المهاجرين الى اللجوء إلى القنوات غير الرسمية بالنظر إلى التأخير في تحويل الأموال من خلال القنوات الرسمية وذلك بسبب الأجراءات الرسمية والروتين الأداري

4-**الفرق في أسعار الصرف**:حيث كلما إتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي كلما إتجه المهاجر إلى إستخدام القنوات الغير رسمية و التحويل في السوق الموازية على إعتبار أنها أقل تكلفة

و تتم التحويلات للدول المغاربية من الدول الأوروبية على وجه الخصوص عبر قنوات رئيسية مختلفة هي :

- التحويل من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر ، حيث أن غالبية المهاجرين المغاربيين في أوروبا لديهم حسابات بنكية
- التحويل عبر المنتجات المالية التي تقدمها كل من (ينيون وسترن ، و موني غرام) حيث تكلفة التحويل تقدر ما بين 10 و 15% من القيمة الكلية و هي قناة تحويل سريعة و خاصة أنها تسمح بتحويل أموال إلى أشخاص لا يملكون حسابات بنكية في الدولة المستقبلة
- تحويلات عادية تتم أثناء العطل (الواردات من السلع و الخدمات عبر الحقائب)
- تحويل أوراق نقدية (نقد أجنبي) أثناء العطل

➢ **تقييم التحويلات : بعض المقارنات المرتبطة بالمحددات الإقتصادية الكلية :**

يمكن تقييم أهمية التحويلات المالية للمغتربين بالنسبة لفئة معينة من البلدان العربية بشكل أفضل عبر مقارنة هذه الأموال ببعض محددات الإقتصاد الكلي

الجدول رقم 5: مقارنة نسبة التحويلات ببعض المحددات الإقتصادية الكلية

البلد	التحويلات/ الصادرات			التحويلات / الواردات			التحويلات / الناتج المحلي		
	2004	2010	2015	2004	2010	2015	2004	2010	2015
مصر	%27,2	%24,78	%89,32	%16,9	%20,01	%23,84	4.3%	%5,70	5,5
لبنان	%296,2	%162,56	%187,02	%55,1	%38,48	%40,65	25.4%	%15,3	15,9
تونس	%14,7	%18,89	%19,38	%9,7	%15,65	%13,49	4.9%	%4,68	%5,45
المغرب	%42,57	%43,18	%35,54	%23,69	%21,68	%18,41	8.4%	%7,02	%7,0
الأردن	%71,4	%72,66	%86,33	%25,2	%33,43	%28,67	20.4%	%13,69	%14,3
الجزائر	%7,64	%133,94	%96	%14,15	%5,05	%3,88	2.9%	%1,26	%1,2

المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى مصادر مختلفة

تسمح مقارنة نسب التحويلات إلى إجمالي الصادرات و الواردات بالتعرف على مدى المساهمة الإيجابية لتحويلات العاملين في دعم الإقتصاديات الوطنية وهو ما يبينه الجدول السابق . فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في لبنان عام 2015 نحو 187 % ، و في الأردن 86% ، وهي نسبة مرتفعة مما يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه التحويلات في هذه الإقتصاديات مقارنة بالموارد المالية الأخرى ، أما فيما يخص الجزائر فنلاحظ أن حصة تحويلات الجزائريين المقيمين بالخارج مقارنة بالصادرات (السلعية) خارج المحروقات تشهد تذبذب في

الحصة نتيجة ضعف القطاعات الأقتصادية الأخرى في ما يخص مساهمتها في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ،كما أنها تمثل نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدولة الأردن التي تقدر نسبة التحويلات إلى الناتج 14% و على الرغم من ضعف قيمة التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة بالدول الأخرى إلا أنها تمثل المصدر الثاني الأكبر أهمية للعملة الأجنبية في ميزان المدفوعات الجزائري بعد المحروقات

الجدول رقم 6: الحجم النسبي للحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر سنة 2015

التعيين	القيمة أو / و النسبة
إجمالي التحويلات المالية إلى الداخل (مليار دولار)	2,120 مليار دولار
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%1,6
كنسبة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة	%543,9
نسبة التحويلات إلى الاستثمار المباشر الأجنبي	%1,3
نسبة إلى مداخيل السياحة	%10,6

المصدر : البيانات مجمعة من مصادر مختلفة

ما يلاحظ من الجدول أن التحويلات المالية للمغتربين الجزائرين رغم قلتها إلا أنها تفوق الكثير من المؤشرات الإقتصادية الكلية فهي تفوق مداخيل السياحة بعشر مرات حيث في 2015 لم تتجاوز مداخيل السياحة مقدار 200 مليون دولا ر بينما فاقت التحويلات 2 مليار دولار ، كذلك بالنسبة للإستثمارات الأجنبية التي لم تتعد 700 مليون دولار و يمثل الجدول التالي طريقة إستخدام تدفقات التحويلات المالية في الجزائر ، حيث و وفقاً للسلطات الجزائرية تلبي التحويلات بشكلٍ عام إحتياجات مختلفة فهي تساهم في تأمين المستوى المعيشي للأسرة وتعليم الأطفال، وتوفير الضمان الصحي، وعقد الصفقات التجارية أو صفقات العقارات، بما في ذلك بناء منزل الأسرة. بينها لا يتم إستخدام هذه الأصول المالية في نشاطات إستثمارية منتجة تساعد على خلق قيمة مضافة و المساعدة على خلق فرص عمل إلا القليل منها و يوضح الجدول التالي المشاريع الإستثمارية التي ينفذها المغتربين الجزائريين في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الجدول رقم 07: توزيع مشاريع الإستثمار التي ينفذها الجزائريين في الخارج و المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وفقاً لقطاع النشاط 2002-2010

قطاع النشاط	ميزانية المشروع (مليون دج)	عدد المشاريع	عدد الموظفين
الزراعة	33	1	13
الهندسة المدنية و البنيوية و الهدرولية	1423	11	409
الصناعة	5494	17	707
النقل	179	3	37
السياحة	391	2	88
الخدمات	652	12	196

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار

المحور الثالث : معوقات الإستفادة من التحويلات

1- تكاليف التحويل عن طريق القنوات الرسمية : تظل تكلفة تحويل الأموال من أهم المشاكل و المعوقات التي تعترض تدفقات التحويلات حيث بلغ متوسط تكلفة التحويلات المالية على مستوى العالم 9% من إجمالي المبلغ المحول ، و تعتبر تكلفة التحويل في الدول الإفريقية هي الأعلى إذ تبلغ 11,6% و بين عامي 2009و 2014 إرتفعت نسبة ممرات التحويل التي تقل تكلفتها عن 10% من 53 إلى 77% و لا تزال هذه التكاليف تتراوح بين 14و 20 %في عديد البلدان اقل نمواً ، كما أنها هناك الكثير من البلدان تفرض حظراً كليا عن تحويل الأموال إلى الخارج و تشير أخر دراسة للبنك الدولي أن خفض التكاليف التحويلات بنسبة 5% يمكن أن يحقق وفرات تصل إلى 15مليار دولار

و تعتبر البنوك التجارية أغلى قنوات التحويل إذ يبلغ متوسط تكلفتها 12,1% في حين أن مكاتب البريد هي الأرخص بمتوسط تكلفة تقدر بـــ4,7% ، و تأتي شركات تحويل الأموال التي لها حضور في 85% في ممرات الهجرة في المرتبة الوسيطة إذ يبلغ متوسط تكلفتها 6,6% ،في حين أن اللجوء إلى القنوات الغير رسمية مثل نظام الحولات لا يكلف إلا 1% إلى 2%

و في الجزائر مثلاً هناك مفارقات عجيبة حيث أنه على رغم أن مصارف فرنسية (مثل سوسيتيه جنرال) وجزائرية كالبنك الشعبي الجزائري توفر خدمات تحويل الأموال بسعر أقل و تكلفة أقل مما توفرها شركات تحويل الأموال إذ أن تكلف الحوالة المالية بواسطة «ويسترن يونيون» من فرنسا إلى الجزائر نحو 8,4% من المبلغ ، تنخفض إلى 4.2 %عبر المصارف الفرنسية، و لا

تتعدى 0,8% بواسطة فرع المصرف الشعبي الجزائري إلا أن شركات التحويل تطغى على الجزئ الأكبر من التحويلات المالية للمغتربين

الجدول رقم 08 : تكاليف التحويل المعمول بها من طرف شركات التحويل من فرنسا إلى الدول الإفريقية

طريقة التحويل	التكلفة	المدة	الشروط
ويسترن يونيون	29 أورو	10 دقائق	شرط إمتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
موني قرام	23 أورو	10 دقائق	شرط إمتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
حوالة بريدية عادية	10,60أورو	3 إلى 5 أيام	شرط إمتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
حوالة بريدية سريعة	16,70 أورو	12 ساعة	شرط إمتلاك المهاجر لوثيقة الهوية

المصدر : البيانات مجمعة من مصادر مختلفة

2- حصر التحويل في البنوك :العوائق المتمثلة في حصر قيام عملية التحويل للبنوك فقط و هذا موجود في الدول الأفريقية و بعض الدول الأسيوية حيث أن معظم الأنظمة في إفريقيا لا تسمح بصرف أموال التحويلات إلا من المصارف التي تشكل في معظم البلدان أكثر من 50% من مؤسسات صرف التحويلات و تخدم المصارف نحو 41 %من المدفوعات و 65% من جميع منافذ صرف التحويلات بالشراكة مع مؤسسة "وسترن يونيون و موني غرام " و هذا ما يجعل حصة سوق التحويلات الدولية من خلال الشبكات البريدية في إفريقيا و أسيا و بلدان أمريكا اللاتينية أقل من 1% فقط من السوق ككل (بإستثناء الجزائر التي تلعب فيها مكاتب البريد بالشراكة مع مكاتب البريد الفرنسية دور كبير في صرف أموال التحويلات، حيث تعتبر البريد الوسيلة المفضلة لدى الجزائرين في الخارج لإرسال التحويلات المالية)

الجدول رقم 09: وكالات و شركات التحويل في بعض بلدان العينة (2004)

	المغرب	الجزائر	تونس	مصر
الوكالات البنكية	1882	1160	2500	3000
وكالات شركات تحويل الأموال	1700	800	1420	89
المجموع	3582	1960	3920	3089

المصدر : البيانات مجمعة من مصادر مختلفة

يهيمن إستخدام القطاع البنكي في تحويل الأموال على حساب الوكالات الأخرى و بالأخص حسابات البريد خاصة في مصر الذي يوجد بها 3000 وكالة بنكية لتحويل الأموال مقابل 89 وكالة غير بنكية ، أما في الجزائر فالسيطرة للبنوك وشركات البريد وشركات تحويل

الأموال .علماً أن شركات تحويل الأموال إقتطعت حصة الأسد في السنوات الأخيرة تحديداً "ويسترن يونيون" التي تستخدم مكاتب شركتي البريد الفرنسية والجزائرية

و يظل التحويل البنكي النمط الأهم و الوسيلة المفضلة حيث جذب في عام 2005 نحو 69% من التدفقات النقدية

الجدول رقم 10: نسبة منافذ الصرف بحسب شركات تحويل الأموال (في إفريقيا)

الشركة	وسترن يونيون	موني ترانس	بنك بوستال	كوين ستار	موني غرام	جهات أخرى
النسبة	%40,3	%5,5	%7,7	%9	%24,2	%13,7
	نسبة منافذ لصرف التحويلات بحسب أنواع مقدمي الخدمة					
	مكاتب البريد	مصارف	شركات تحويل الأموال		جهات أخرى	
النسبة	%7,6	%2,4	%89,4		%0,6	

المصدر : البيانات مجمعة من مصادر مختلفة

3- ضعف القطاع المصرفي : حيث الكثير من المواطنين و خاصة في إفريقيا لا يملكون حسابات بنكية و هذا ما أدى بالمتعاملين الأساسين في إفريقيا و هم (موني غرام ، و وسترن يونيون) بإستغلال الوضع وزيادة تكاليف التحويل بإعتبارهما أكبر الجهات الفاعلة في سوق التحويلات في إفريقيا خاصة

4- القيود و الشروط المفروضة على تحويل الأموال :حيث الكثير من البلدان النامية تفرض قيود على تحويل الأموال إليها منها على سبيل المثال المغرب و تونس حيث تشترط الإبلاغ على المبالغ التي تقل عن 10000دولار إلى السلطات الحكومية من خلال الجمارك أو القنوات المصرفية ، كما أن الكثير من الدول تشترط تقديم ما يثبت شخصية المستفيد من أي أموال تدخل البلد و هذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إيجاد طلب على إستخدام القطاع الغير رسمي

5- المنتجات و الخدمات البنكية للتحويلات في الجزائر و الدول العربية

تواجه معظم الدول العربية المتلقية للتحويلات المالية تحديات عديدة أهمها إستحواذ القنوات الغير رسمية على التحويلات نتيجة إرتفاع التكلفة و غياب الشفافية لعمليات التحويل و عدم الإستفادة من جهود التنمية ، و لا شك أن المعوقات التي تواجه الجزائريين المغتربين و العاملين في الخارج بشأن تسهيل تحويلاتهم هي ذاتها التي يشكو منها جل المتعاملين مع القطاع المصرفي و التي يمكن إجمالها في تخلف النظام البنكي الذي مازال إلى حد كبير يستعمل أنظمة و أليات تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي و غياب الكثير من المنتجات التي بإمكانه تقديمها للعملاء و

التي تساعد على جذب الكثير من الأموال و خاصة أموال المغتربين ،و لتسهيل الوضع يتطلب الأمر فتح حسابات بنكية للمغتربين و لأسرهم في الداخل و في الوقت نفسه تعزيز قدراتهم للإستفادة من الخدمات و المنتجات المالية المختلفة من خلال تطوير نظم المدفوعات و السداد و التي تمثل منظومة متكاملة و البرامج وسيلة لتسهيل التحويلات عبر عمليات الدفع الإلكتروني الأمنة كما يتطلب الأمر التركيز على الخدمات التي تجذب التحويلات عبر القنوات الرسمية و تجعلها أكثر سرعة و أمان و اقل تكلفة بالنسبة للمغتربين ،

المحور الرابع : سياسات توجيه التحويلات المالية للجزائريين في الخارج نحو التنمية الإقتصادية

رغم تعدد الجهات الداعمة للمهاجرين الجزائريين في الخارج و تعدد السياسات الخاصة بالتعامل مع القضايا المرتبطة بهم إلا أن هناك دائما بعض النقائص و العيوب التي تحول دون التكفل الجيد بهذه الفئة النشطة خارج الوطن و الإستفادة من الموارد المالية التي تحولها إلى الوطن في عملة التنمية ،إن الخليط المحدد من السياسات و التدابير الرامية إلى إشراك المهاجرين يختلف من بلد إلى أخر فالتوجه العام في الجزائر ينبغي أن يؤدي إلى تهيئة بيئة ممكنة للتنمية التي من خلالها يتم تشجيع هذه الفئة على إستثمار مدخراتهم في أنشطة إنتاجية في بلدهم الأم و أن يكونو همزة وصل في نقل الدراية بالسوق و العلاقات و نقل التكنولوجيا بين البلدان ، و لن يتحقق هذا إلا إذا توفرت الشروط القانونية و المؤسساتية التي تتحكم في إمكانية نجاح المهاجرين و تقوية صلاتهم ببلدهم و توفير الحقوق لهم و الإعتراف بهم و إشراكهم في المسارات الإجتماعية و الإقتصادية و حتى السياسية .

إغتنمت الجزائر الفرصة بإجراء إصلاحات دستورية للإعتراف بأهمية المقيمين في الخارج و الدور الذين يضطلعون به حيث أعاد القانون رقم 12-1 لعام 2012 التأكيد على حق المغتربين في التصويت ، بل تضمن أيضا نظام حصص إلزامياً للمغتربين من أجل ضمان تمثيلهم في المجالس المنتخبة ، كما شرعت الحكومة في تدارك النقص الحاصل على مستوى الإطار المؤسسي الضامن لإنسجام سياسة الهجرة مع سياسات التنمية و تأطير و تنمية مساهمة المغتربين في التنمية و ذلك بإنشاء عدد من الهيئات و المؤسسات التي تقوم بعملية التواصل مع المغتربين و تعني بقضاياهم ، و من بين هذه المؤسسات

– المجلس الإستشاري للجالية الوطنية بالمهجر " التي وظيفته الأساسية توثيق الصلة بين المهاجرين ووطنهم ، و يضمن تأطير أفضل لمساهمتهم في التنمية

–كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج : مهامها النهوض بمشاركة الجالية الجزائرية في تنمية البلد في إطار إنفتاحه الإقتصادي الحالي و يتبنى عمل الكاتبة ثلاث مبادئ ، الإعتراف بالتنظيم الذاتي للمهاجرين ، المشاركة في تنمية البلد الأصل ، منح المهاجرين إمتيازات و تسهيلات في مجال الإستثمار و قد قام الكتابة بإنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج و هذا يعد مشروع لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية

– الشبكة الجزائرية للباحثين والمهندسين: و هي منظمة تجمع بين المهاجرين التي أسستها الحكومة الجزائرية التي تجمع الأموال من المهاجرين بهدف استثمارها في تأسيس شركات متطورة كشركات للتكنولوجيا الزراعية الحية مثلاً التي تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي المحلي.

و هناك بعض المخططات و السياسات و البرامج الخاصة بإدماج المهاجرين في التنمية مثل مخطط عمل الحكومة لفائدة أفراد الجالية الوطنية بالخارج في إطار مخطط التنمية 2010-2014 و الهدف منه إدراج الجالية الجزائرية في مخطط التنمية الوطني و المخطط تديره كتابة الدولة المكلفة بالجالية

برنامج تنمية البحث 2014-2018 الهدف منه إدماج الكفاءات المثبتة لدى أفراد الجالية الوطنية بالخارج للمساهمة في مجهود التعليم العالي و البحث العلمي في البلاد و تديره وزارة التعليم العالي

المحور الخامس : عناصر إستراتجية تعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائرين

يجب على الحكومة الجزائرية أن تكون إستباقية أكثر إذ ما أرادت أن تستفيد و تجني فوائد ملموسة من المغتربين و ذلك من خلال تطوير إستراتجية وطنية للنهوض بأوضاع الجالية الجزائرية بالمهجر و تقوية إرتباطها بالجزائر و مساهمتها في التنمية من خلال زيادة تحويلاتها المالية و تحويل هذه الأموال إلى مشاريع و إستثمارات داخل أرض الوطن تسهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد ،من خلال زيادة الإنتاج و العمالة ، و تتطلب هذه الإستراتجية القيام بالعديد من الإصلاحات و التسهيلات لفائدة المقيمين بالخارج لدفعهم على زيادة تحويل أموالهم للبلاد و لتشجيعهم على إستثمار ها بالجزائر و ترتكز هذه الإستراتجية بالأساس على عدة عناصر منها :

1- تقوية عمل البنوك الجزائرية :إن المصارف الجزائرية لا تلعب دوراً فعالاً في عملية تحويل الأموال بسبب قلة عدد فروعها المحلية لهذا يجب إنضمام شركات أخرى ومصارف محلية إلى شبكة البريد الجزائري وتوسيع شبكة فروع المصارف مستقبلاً، بهدف خفض الأسعار،كذلك من أجل تشجيع المغتربين على إيداع مدخراتهم من العملة الصعبة في هذه المؤسسات المالية على غرار ما تفعله المغرب مع مواطنيها في المهجر حيث أن السماح لفروع البنوك المحلية للتواجد في الدول التي فيها عدد كبير من العمالة لهذه الدولة من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى البلد الأصلي ، و إنشاء بنوك رعاية للمغتربين لتسهيل عمليات التحويلات النقدية (الهند مثلا) ، كما ينبغي على المصارف الجزائرية إيجاد آليات مصرفية ومالية تسمح بتحويل أموال المغتربين إلى تدفقات رأسمالية بحيث تُستخدم في خلق تيار نمو دائم، وتزيد من العرض الداخلي، وتوسِّع من فرص التوظيف.

2- التحفيزات المالية : من الإستراتجيات ذات الأهمية البالغة في تحفيز التحويلات المالية منح الإعفاءات الضريبية و الإمتيازات و المعاملات التفضيلية لحث المهاجرين على الإستثمار في بلدانهم الأصلية كما تفعل كل من البرازيل و بنغلاداش على سبيل المثال و الهند التي تمنح إمتيازات ضريبية للمغتربين الذين يستخدمون المصارف الهندية للإدخار

3- تقوية المنافسة لخفض التكلفة :تيسير تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية وخفض تكلفة تحويلها حيث تختلف هذه الأخيرة حسب وسيلة الأرسال ،المبلغ المحول ، قناة التحويل و قوانين العملة الأجنبية في البلد المستقبل،حيث بلغ متوسط تكلفة تحويل الأموال من قبل الأفراد عالميا 7,9% في سنة 2014 لكل 200 دولار و تصل هذه النسبة إلى 12% ، ويرى البنك الدولي أن ارتفاع كلفة التحويل التي تفرضها شركات الصرافة على التحويلات المالية يحد من قدرة اقتصادات الدول النامية على الاستفادة من التحويلات، لزيادة نموّها، وضخ الأموال لتحسين البنى التحتية فيها وتطويرها. و من العوامل التي تساهم في إرتفاع تكاليف التحويلات في بعض الممرات عدم كفاية المنافسة و إنعدام الشفافية و العقبات التنظيمية ، فكلفة التحويل تعيق تحقيق الفائدة القصوى من توظيف المبالغ المحولة في الجهود التنموية ،

4- طرح أدوات مالية :طرح سندات لإستهداف أموال المغتربين بمبالغ بسيطة و تسويقها في مجتمعات المغتربين و ذلك لتعبئة مدخراتهم و تعزيز مصادر التمويل لأغراض التنمية ،مثل ماقمت به بعض الدول في إصدار سندات تنمية بنية تحتية توفرها فقط للمهاجرين العاملين في

الخارج و هو ما يتم توجيهه للإستثمار المحلي ،وقد تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة لعدد الدول التي تتوجه إلى مواطنيها المغتربين لتدبير سيولة مالية من خلال تسويق "سندات شتات" التي تمثل إستراتجية تمويل كانت الهند من أكبر روادها و حققت نجاحا كبيرا حيث إنتشلت أموال المغتربين الهند من أزمة ميزان المدفوعات عندما جمعت 4,2 مليار دولار عام 1998 لتعويض أثر ما فرض عليها من عقوبات دولية ، كما أصدر بنك المركزي في البرازيل عام 2001سندات بقيمة 300 مليون دولار مدعومة بتحويلات مستقبلية بالين من العمال البرازيلين في اليابان و قد أعطت السندات معدلاً هو BBB^{+} بتقييم من " ستاندر أند بور " و هو معدل أعلى من الوضع السيادي للبرازيل في ذلك الوقت

5- مكاتب البريد :تقوية دور مكاتب البريد عن طريق تحسين ربطها بشبكة الأنترنت و زيادة قدرتها التقنية و مواردها النقدية و التشجيع على عرض مجموعة أكبر من منتجات الإدخار للإختيار من بينها

6- تعزيز الإبتكارات المالية :تنويع المنتجات البنكية لكي تتناسب مع المغتربين ، حيث أن الكثير من البلدان أدرجت منتجات التحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالإشتمال المالي ، ففي الإستراتجية الوطنية الهندية للإشتمال المالي تعرض مصارف عديدة هندية في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم لإجراء التحويلات المالية ،و تشير الخطة الإنمائية الفلبينية 2011-2016صراحة إلى ضرورة تعزيز الإشتمال المالي و تيسير إجراءات التحويلات المالية داخل البلد ومن الخارج

7- خلق البيئة مواتية :لا بد على واضعي السياسات و صانعي القرار في الجزائر من وضع سياسات تخلق بيئة مواتية تشجع المغتربين الجزائريين على تحويل الأموال إلى الإقتصاد الجزائري ، كما يجب وضع سياسات تحفز التحويلات الإستثمارية بدلا من مجرد تحويلات لغرض الإستهلاك.

8- فتح مكاتب الصرافة :إن تأخر صدور قانون أو تشريع يسمح بإنشاء مكاتب صرافة و تنظيمها إنعكس سلباً على تدفق تحويلات المغتربين و العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية ، فإنشاء هذه المكاتب يمكن من القضاء على السوق السوداء التي تتميز بالعشوائية و عدم الشفافية كما يمكن أن يساهم في زيادة تدفق التحويل عبرها

9- العمل على دعم الهيآت التابعة للحكومة الجزائرية في الخارج و التي من مهامها متابعة العمالة المهاجرة في دول الاستقبال لحل المشكلات و الصعوبات التي تواجهها ويمكن لهذه الهيآت القيام بدور خدمي آخر كالترويج لأسهم المشروعات الاستثمارية التي تطرح في البلاد

10- تحقيق التوافق بين أنظمة المصارف و أنظمة الإتصالات لتمكين المصارف من المشاركة في إجراء التحويلات المالية النقالة

الخاتمة :

لقد بينت الدراسة أن تحويلات المالية للمغتربين الجزائريين لا يتم إستغلالها بصورة جيدة ، و أن الحكومة الجزائرية لا تعتمد عليها كأحد الأليات لتوفير النقد الأجنبي و هو ما يفسره عدم تحفيز الجزائريين بالخارج على ضخ أموالهم في البنوك الجزائرية و إستثمارها محليا في مشروعات مولدة للثروة ، و نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الإقتصاد الوطني حيث بدأ الإحتياطي الوطني من النقد الأجنبي يتآكل تدريجيا ، تدرك الحكومة الجزائرية في هذا الوقت التحدي الذي تواجهه لذا عليه بذل المزيد من الجهد في سبيل زيادة حجم التحويلات المالية من الخارج ،حيث عليها من الآن فصاعدا أن تنظم بشكل منهجي إدارة ودعم المغتربين من خلال توفير الفرص والتسهيلات الإستثمارية في البلاد، وما يعنيه ذلك من إنشاء نصوص تشريعية ومناخ جذب يخلق ثقة بين البنوك و المغتربين. وقد يعني هذا تعزيز ودعم المؤسسات المحلية وخاصة المهتمة بعمليات تحويل هذه الأموال ويتأكد هذا الأمر إذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من الأموال التي يحولها المهاجرون تذهب في تكاليف التحويل، وتستفيد منها شركات التحويل، وهي نسبة مرتفعة جدا ، لذا على الدولة مراجعة سياساتها تجاه شركات تحويل الأموال، وإستحداث نظام ضريبي يخفف من المخاطر الكامنة وراء تحويل الأموال، وخلق حوافز لإستفادة المصارف المحلية من التحويل .

المراجع و الهوامش :

1. بلميمون عبد النور ، تدعيات الهجرة جنوب – شمال "أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ،2015

2. محمد الخشالي ، التحويلات المالية للمهاجرين و أثارها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربع "سوريا لبنان الأر دن و مصر ، الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا ، الأسكوا 2010

3. محسن إبراهيم أحمد ، تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الإقتصاد المصري للمدة 1990-2014 ،مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد الثاني العدد الثالث 2016

4. صالح زياني ، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية ،مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد الثالث عشر جوان 2015

5. إشكالية الهجرة في سياسات و إستراتجيات التنمية في شمال إفريقيا دراسة مقارنة ،إصدرات الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا ، مكتب شمال إفريقيا 2014

6. تقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية . الهجرة الدولية و التنمية جامعة الدول العربية 2014

7. الأونكتاد ،تسخير التحويلات المالية و معارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية ــ تقرير أقل البلدان نمواً ، الأمم المتحدة 2012

8. تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 ، الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغيرة ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا

9. بثينة الأسمايي إدرري ، ،تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج "سياقها وتريرها و افاق تعزيزها " مشروع التقرير ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا مارس 2015

10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية ، بمايشمل إبراز أثر التحويلات المالية نوفمبر 2014

11. World bank group, migration & remittances , factbook 2016 Third Edition

12. La banque africaine de développement ; les transferts des fonds des migrants –un enjeu de développement

13. Yves charbit ,Serge Feld , Les Migrations Internationales et les Transferts de Ressources Vers Les Populations Des Pays En Développement , Mondes en Développement Vol. 36-2008/2-n°142